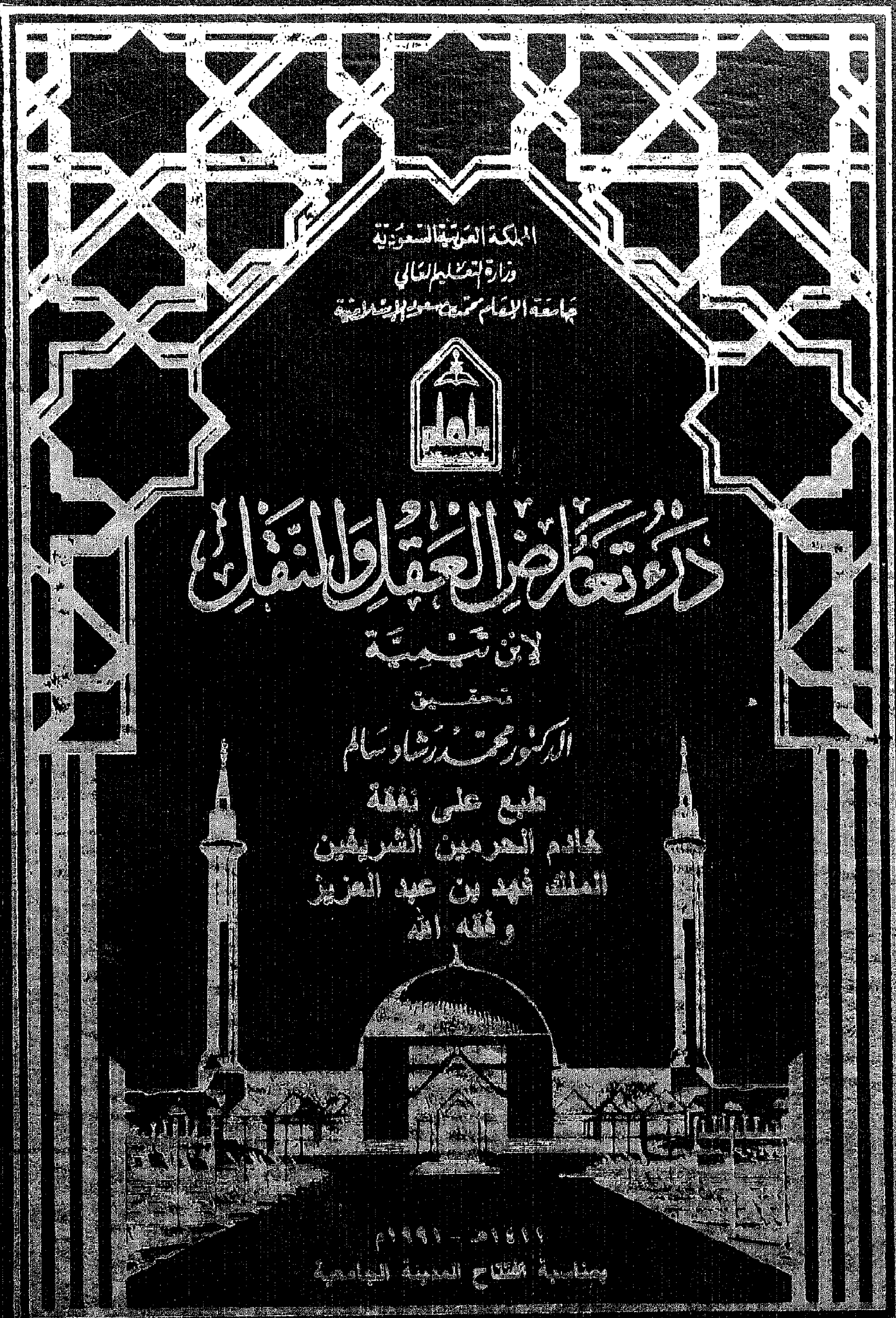

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

درء تعارض العقل والنقل

لابن تيمية

تحقيق
الدكتور محمد رشاد سالم

طبع على نفقة
خادم الحرمين الشريفين
الملك فهد بن عبد العزيز
وفقه الله

١٤١١هـ - ١٩٩١م
بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

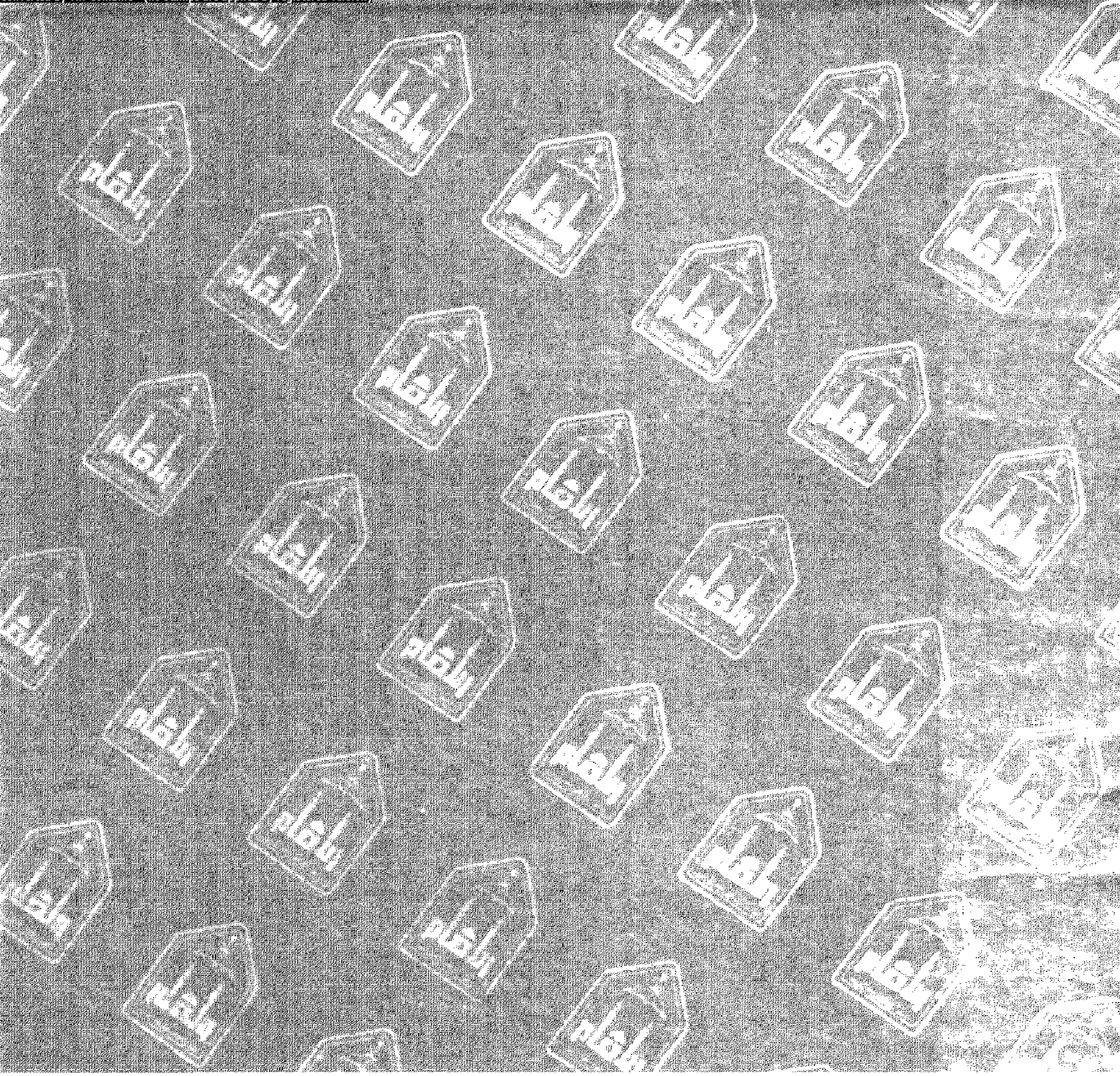

ذلك ، يمتنع اتفاقهم على الخطأ فى مثل ذلك ، ولو جاز الخطأ فى مثل
ذلك ، لم يكن الجزم بما يخبر به الناس عمّا عرفوه بالحس أو الضرورة /
ظ٨٦ لإمكان غلطهم فى ذلك ، فإن غلط الحس الظاهر أو الباطن أو العقل
يقع لآحاد الناس ، ولطائفة حصل بينها مواطأة ، وتلقّى بعضها عن
بعض ، كالمذاهب الموروثة ، وكقول التابعين ، لكون هذا معلوماً
بالضرورة ، فإنهم أهل مذهب تلقاه بعضهم عن بعض

وأما الجازمون بالضرورة فى أن الله فوق العالم ، أو أنه لا يُعقل موجود قائم بنفسه لا يُشار إليه ، ولا يُعقل موجودان ليس أحدهما محايثاً للآخر ولا مبايناً له ، وأن مثل هذا ممتنع بالضرورة التى يجدونها فى أنفسهم ، كسائر علومهم الضرورية ، فهؤلاء أمم كثيرة لم يتواطأوا ولم يتفقوا على مذهب معين .

وأما قوله : « وبقى القسم الثالث ، فهذه المقدمة توجب الدور لتوقف ثبوتها على نفيها » .

فليس الأمر كذلك ، لأن هذه المقدمة الضرورية لا يتوقف ثبوتها على نفى ما يعارضها ، كسائر المعارف الضرورية ، بل نعلم بالضرورة أن ما عارضها من النظريات فهو باطل على سبيل الجملة ، وإن لم نذكر حل الشبه على وجه التفصيل ، كما نعلم فساد سائر النظريات السوفسطائية المعارضة للعلوم الضرورية .

وإذا قال القائل : لا تثبت هذه المقدمة حتى يُنفى المعارض المبطل لها ، ونفى ذلك لا يكون إلا بثبوتها .

كان قوله ممنوعا غير مقبول باتفاق العقلاء على نظائر ذلك ، فإن كل مقدمة ضرورية لا يتوقف ثبوتها على نفى ما يقدح فيها ، والاستدلال بها لا يتوقف على ذلك ، بل هم يقولون : إن القضايا اليقينية سواء كانت ضرورية أو نظرية ، لا يتوقف العلم بموجبها على نفى المعارض ، ولو توقف على ذلك لم يعلم أحد شيئاً ، لأن ما يخطر بالقلوب من الشبهات المعارضة لا نهاية له ، فكيف يُحتاج فى العلوم الضرورية إلى نفى المعارض ؟

ولهذا كان جميع العقلاء السالمى الفطرة يحكمون بموجب هذه القضية الضرورية قبل أن يعلموا أن فى الوجود من ينكرها⁽¹⁾ ويخالفها ، وأكثر الفطر السليمة إذا ذكر لهم قول النفاة بادروا إلى تجهيلهم وتكفيرهم ، ومنهم من لا يصدق أن عاقلا يقول ذلك ، لظهور هذه القضية عندهم ، واستقرارها فى أنفسهم ، فينسبون من خالفها إلى الجنون ، حتى يروا ذلك فى كتبهم أو يسمعوه من أحدهم .

ولهذا تجد المنكر لهذه القضية يقرُّ بها عند الضرورة ، ولا يلتفت إلى ما اعتقده من المعارض لها . فالنفاة لعلو الله إذا حزب أحدهم شدة وجَّه قلبه إلى العلو يدعو⁽²⁾ الله .

ولقد كان عندى من هؤلاء / النافين لهذا من هو من مشايخهم ، وهو يطلب منى حاجة ، وأنا أخاطبه فى هذا المذهب كأنى غير منكر له ، وأخرت قضاء حاجته حتى ضاق صدره ، فرفع طرفه ورأسه إلى السماء ، وقال : يا الله . فقلت له : أنت محقق ، لمن ترفع طرفك ص٨٧

---

(١) فى الأصل : من ينكره ويخالفها .

(٢) فى الأصل : يدعوا .

ورأسك ؟ ! وهل فوق عندك أحد ؟ فقال : استغفر الله ، ورجع عن ذلك لما تبين له أن اعتقاده يخالف فطرته ، ثم بيّنت له فساد هذا القول ، فتاب من ذلك ، ورجع إلى قول المسلمين المستقر فى فطرهم .

كلام الرازى عن الجهة فى «لباب الأربعين» .

قال الرازى(١) : «واحتج الخصم أيضا بأن اختصاص(٢) الجسم بالحيز والجهة إنما كان لكونه قائما بالنفس»(٣) يعنى : وهذا ثابت لكل قائم بنفسه(٤) «وإذا كان فى جهة كان فى جهة فوق ، لأن اختصاص الأشرف بالأشرف هو المناسب ، ولأن(٥) الخلق بطباعهم(٦) وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم إليها عند [التضرع] والدعاء(٧) » **قال**(٨) : «والجواب أن اختصاص(٩) الجسم بالحيز والجهة(١٠) قد يكون لذاته المخصوصة ، فإنه لا يجب أن يكون اختصاص كل شىء بصفة لصفة أخرى» .

الرد عليه .

والاعتراض على ذلك أن يُقال : إن عنيت بذاته المخصوصة هو ما

---

(١) فى «لباب الأربعين» ظ ٣٥ – ص ٣٦ ، وكلامه هنا تابع لكلامه السابق ، وهو الذى اختصره ابن تيمية من قبل ، وأثبته فى التعليقات ص ٣٤٠

(٢) لباب : واحتج الخصم بأنا نعلم بالضرورة . . . وبان اختصاص . . .

(٣) لباب : بنفسه .

(٤) عبارة : يعنى . بنفسه : إيضاح زاده ابن تيمية .

(٥) لباب : وأن .

(٦) لباب : لطباعهم .

(٧) فى الأصل : عند الدعاء . وفى «لباب» : عند التضرع والدعاء ، وسيرد النص مرة أخرى فى الجزء التالى ، وهو موافق هناك لما فى «لباب»

(٨) بعد الكلام السابق بسطرين : لباب ص ٣٦ .

(٩) لباب : والجواب عن الأول أن . . . وعن الثانى أن اختصاص . . .

(١٠) لباب : بالجهة والحيز .

يمتاز به جسمٌ عن جسم ، كما يُقال : اختصاص الفلك بالحيز لكونه فلكاً ، واختصاص الماء بالحيز لكونه ماء ، واختصاص الهواء بالحيز لكونه هواء ، فهذا باطل لا يقوله عاقل ، فإن جميع الأجسام مشترَكة فى الاختصاص بالحيز والجهة ، والحكم العام المشترَك بينها ، لا يكون إلا لما امتاز به بعضها عن بعض ، فإنه لو كان لما امتاز به بعضها عن بعض وجب أن يختص ببعضها ، كسائر ما كان من ملزومات المخصصات المميزات .

وإذا قيل : إن المختلفات يجوز أن تشترَك فى لازم عام ، كاشترَاك أنواع الحيوانات المختلفة فى الحيوانية ، فهذا صحيح ، لكن لا يجوز أن يكون الحكم العام المشترَك فيه لأجل ما يختص به كل حيوان .

وإذا قيل : إن الحكم الواحد بالنوع يجوز أن يعلَّل بعلتين مختلفتين ، كما يعلل حلّ الدم بالردّة والقتل والزنا ، وكما يعلل الملك بالإرث والبيع والاصطياد ، وكما يعلل وجوب الغسل بالإنزال والإيلاج والحيض ، فالوجوب الثابت بهذا السبب ليس هو بعينه الوجوب الثابت بهذا السبب ، لكنه نظيره ، مع أنهما يختلفان بحسب اختلاف الأسباب ، فليس الملك الثابت بالإرث مساوياً للملك الثابت بالبيع من كل وجهٍ ، بل له خصائص يمتاز بها عنه ، وكذلك حلّ الدم الثابت بالردّة ، ليس مساوياً لحل الدم / الثابت بالقتل ، بل بينهما فروق معروفة . ظ ٨٧

وكذلك الغسل المشروع بالحيض مخالف للغسل المشروع بالإيلاج من بعض الوجوه ، وأما الإنزال والإيلاج فهما نوع واحد .

وأما ما جزم العقل بثبوته للقدر المشترَك ، فيجب أن يُضاف إلى قدر

مشترك ، والعقل يجزم بثبوت الحيز والجهة لكل جسم من غير أن يعلم كل جسم ، بل لا يعقل حقيقة الجسم عنده إلا مع كونه متحيزاً ذا جهة ، فصار هذا من لوازم القدر المشترك ، فلا يجوز أن يُضاف إلى المخصصات .

وقوله : « لا يجب أن يكون اختصاص كل شئ بصفه لصفة أخرى » .

إنما تكون حجة لو قيل : العلة فى ثبوت هذه الصفة لصفة أخرى . وليس هذا هو المدَّعى ، بل المدَّعى أن هذا من لوازم القدر المشترك ، سواء قيل : إنه معلول له ، أو لازم غير معلول له . وحينئذ فلا يحتاج أن نقول : ثبت لصفة أخرى ، بل يمكن أن يكون لازماً لنفس الذات ، لكن هو لازم لسائر ما يشابهها فى الحيز والجهة ، فلم يكن لزومه لها من جهة ما يمتاز به عن غيرها ، بل من جهة القدر المشترك بينها وبين غيرها من الأجسام .

فعُلم أن اتصاف الجسم بكونه متحيزا وذا جهة لازم له ، لعموم كونه جسماً ، لا لخصوص المعينات ، بمعنى أن المشترك مستلزم لهذا الحكم .

وإن عنيت بذاته المخصوصة القدر المشترك بين الأجسام ، فلفظ « الجسم » مجمل إن عنيت به كل ما يُشار إليه ، فتسمية مثل هذا جسماً مما ينازعك فيه من ينازعك من أهل الإثبات والكلام فى المعانى العقلية ، لا فى المنازعات اللفظية .

وصاحب هذا القول قد يمنع أن كل ما يُشار إليه مركَّب من الجواهر

المفردة ، أو من المادة والصورة . وحينئذ فالناس هنا طوائف : منهم من يقول لك : هو فوق العالم وليس بجسم ، ومنهم من يقول لك : هو فوق العالم وهو جسم ، بمعنى أنه يُشار إليه ، لا بمعنى أنه مركَّب . ومنهم من يسلِّم لك أنه يلزم أن يكون مركبًا ، ومنهم من لا يطلق الألفاظ البدعية فى النفى ولا الإثبات ، بل يراعى المعانى العقلية والألفاظ الشرعية ، فيقولون لك : القدر المشترك بينهما هو القيام بالنفس ، فإنها كلها مشتركة فى القيام بالنفس وفى التحيز وفى الجهة ، فهذه أمور متلازمة .

ويقول لك كثير منهم أو أكثرهم : لا يُعقل قائم بنفسه غير متحيز ، كما لا يُعقل قائم بغيره إلا وهو صفة ، سواء سمى عرضا أو لم يسم ، فإثبات المثبت قائماً بنفسه لا يُشار إليه أمر لا يُعقل عند عامة العقلاء ، كإثباته قائما بغيره ليس صفة له .

ص ٨٨ /يوضح ذلك أن الأجسام مختلفة على أصح قولَىْ الناس ، وإنما اشتركت فى مسمَّى القيام بالنفس والمقدار ، مع القيام بالنفس ، فكما أن التحيز والجهة هما من لوازم المقدار العام ، لا من لوازم ما يختص ببعضها ، فكذلك هما من لوازم القيام بالنفس العام ، لا من لوازم ما يختص ببعضها . وإن عنيت بلفظ الجسم ما هو مركَّب من المادة والصورة ، أو من الجواهر المفردة ، كما هو قول طوائف من أهل الكلام والفلسفة ، فهنا المنازعون لك صنفان : منهم من يقول : هو جسم مركَّب من الجواهر المفردة ، أو من المادة والصورة ، وهؤلاء – وإن كان قولهم باطلا – فليس لك حجة تبطل بها قولهم ، بل هم على إبطال قولك أقدر منك على إبطال قولهم ، فإن كل قول يكون أبعد عن الحق

تكون حجج صاحبه أضعف من حجج من هو أقل خطأً منه .

وقول المعطِّلة لما كان أبعد عن الحق من قول المجسِّمة ، كانت حجج أهل التعطيل أضعف من حجج أهل التجسيم ، ولما كان مرض التعطيل أعظم، كان عناية الكتب الإلٰهية بالرد على أهل التعطيل أعظم ، وكانت الكتب الإلٰهية قد جاءت بإثبات صفات الكمال على وجه التفصيل ، مع تنزيهه عن أن يكون له فيها مثيل ، بل يثبتون له الأسماء والصفات ، وينفون عنه مماثلة المخلوقات ، ويأتون بإثبات مفصل ونفي مجمل ، فيثبتون أن الله حيّ، عليم ، قدير ، سميع ، بصير ، غفور ، رحيم ، ودود ، إلى غير ذلك من الصفات ، ويثبتون مع ذلك أنه لا ند له ، ولا مثل له ، ولا كُفُوَ له ، ولا سميّ له .

ويقول تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[سورة الشورى : ١١] ففي قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾رد على أهل التمثيل ، وفي قوله : ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾رد على أهل التعطيل .

ولهذا قيل : الممثِّل يعبد صنماً والمعطِّل يعبد عدماً .

والمقصود هنا أن هؤلاء النفاة لا يمكنهم إقامة حجة على غلاة المجسِّمة الذين يصفونه بالنقائص، حتى الذين يقولون ما يحكى عن بعض اليهود أنه بكى على الطوفان حتى رَمَد ، وأنه عض يده حتى جرى منه الدم ندماً ، ونحو ذلك من المقالات التي هي من أفسد المقالات وأعظمها كفراً ، ليس مع هؤلاء النفاة القائلين بأنه بداخل العالم ولا خارجه حجة عقليه يبطلون بها مثل هؤلاء الأقوال الباطلة ، فكيف بما هو دونها من الباطل ، فكيف بالأقوال الصحيحة ؟

/وذلك أن عمدتهم على أن هذه الصفات تستلزم التجسيم وهو ظ ٨٨
باطل ، وعمدتهم فى نفى التجسيم على امتناع اتصافه بالصفات ، ويسمونه التركيب ، أو على حدوث الجسم الذى مبناه على أن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، وعلى أن ما اختص بشئ فلا بد له من مخصص ، من غير فرق بين الواجب بذاته القديم الأزلى وبين غيره ، مع العلم بأنه لابد للموجود الواجب من حقيقة يختص بها يتميز بها عمَّا سواه ، وأن ما اختصت به حقيقته يمتنع أن يكون لها مخصص ، كما يمتنع أن يكون لوجوده الواجب موجب ، أو لعلمه معلم ، أو لقدرته مقدور ، ونحو ذلك .

وإذا كان كذلك فهؤلاء يقولون لك : الاختصاص بالحيز والجهة إنما كان لكون المختص بها قائما بالنفس ، فيكون كل قائم بنفسه مختصًّا بالحيز والجهة . ويقولون : إن عنيت أن كل مختص بجهة إنما اختص بجنس الحيز والجهة لذاته المخصوصة ، فقد ظهر بطلان ذلك .

وإن قلت : إنما اختص بالجهة المخصوصة والحيز المخصوص لذاته المخصوصة ، لم ينازعوك فى ذاك ، بل يقولون : الاختصاص بجنس الجهة والحيز كان لجنس القيام بالنفس ، فجنس الاختصاص لازم لجنس القيام بالنفس ، فكل قائم بنفسه مختص بحيز وجهة ، فقد تبين أن كونه متحيزا ذا جهة لازم لعموم كونه جسماً ، لا لخصوص جسم معين .

وحينئذ فإذا قلت : كما أن الاختصاص بالجهة والحيز من لوازم القيام بالنفس ، فهو مستلزم لكونه جسماً .

قالوا لك : ونحن نقول بذلك .

وكذلك إذا قلت لهم : كما لا تعقلون قائماً بنفسه إلا مختصا بجهة وحيز ، فلا تعقلون قائما بنفسه إلا جسماً .

قالوا لك : ونحن نقول بذلك .

فإذا شرعت معهم فى نفى الجسم ، كان لهم طريقان : أحدهما : أن يقولوا : هذا قدح فى الضروريات بالنظريات : فلا نقبله ، كما تقدم .

والثانى : أن يبيّنوا بطلان أدلة النافية للتجسيم ، وأنت تعترف ببطلانها .

فأنت فى غير موضع من كتبك ، ومَنْ تقدَّمك ، كالغزالى وغيره ، تبيّنون فساد حجج المتكلمين على أن كل جسم محدث ، وتقدحون فيها بما لا يمكن إبطاله ، كما فعلت فى « المباحث المشرقية » و « المطالب العالية » ، بل كما فعل مَنْ بعدك كالآمدى والأرموى وغيرهما ، وأنتم فى مواضع أُخر تقدحون فى حجج من احتج على أن الجسم مركب ، وكل مركب فهو مفتقر بذاته،وتقدحون فى أدلة الفلاسفة / التى احتجوا بها على إمكان كل مركَّب ، كما فعل ذلك الغزالى فى « تهافت الفلاسفة » وكما فعله الرازى والآمدى وغيرهما . ص ٨٩

وهذه الحجة – وهى الاحتجاج بكون الرب قائماً بنفسه على كونه مشاراً إليه ، وأنه فوق العالم – لمَّا كانت حجة عقلية لا يمكن مدافعتها ، وكانت مما ناظر به الكرَّامية لأبى إسحاق الإسفراييني(١) ، فر أبو إسحاق وغيره إلى إنكار كون الرب قائماً بنفسه بالمعنى المعقول ،

---

(١) سبقت ترجمة أبى إسحاق الإسفراييني ، جـ ١ ، ص ٨٥ .

وقال : لا أسلِّم أنه قائم بنفسه إلا بمعنى أنه غنى عن المحل ، فجعل قيامه بنفسه وصفاً عدميا لا ثبوتيا ، وهذا لازم لسائرهم .

ومعلوم أن كون الشئ قائماً بنفسه أبلغ من كونه قائماً بغيره ، فإذا كان العَرَض القائم بغيره يمتنع أن يكون عدمياً ، فقيام الجسم بنفسه أبلغ فى الامتناع ، وإذا كان المخلوق قائماً بنفسه ، فعلوم أن هذه صفة كمال تميَّز بها الجسم عن العرض ، فخالق الجميع كيف لا يتصف إلا بهذه الصفة الكمالية ؟

بل لا يكون قائما بنفسه ولا بغيره إلا بمعنى عدمى ، فيكون المخلوق مختصًّا بصفة موجودة كمالية ، والخالق لا يتصف إلا بالأمر العدمى ، فيكون المخلوق متصفاً بصفة كمال وجودية ، والخالق مختصًّا⁽¹⁾ بالأمر العدمى ، والعدم لا يكون قط صفة كمال إلا إذا تضمن أمراً وجوديا ، فما ليس بوجودٍ ولا كمال فى الوجود فليس بكمال ، فإن لم يكن القيام بالنفس متضمناً لأمر وجودى ، بل لا معنى له إلا العدم المحض ، لم يكن صفة كمال ، وعدم افتقاره إلى الغير أمر عدمى ، والعدمى إن لم يتضمن صفة ثبوتيه لم يكن صفة كمال ، والعدم المحض لا يفتقر إلى محل ، وكل صفة لا يشاركه فيها المعدوم لم تكن صفة كمال .

وأما الصنف الثانى فهم يوافقونك على أن صانع العالم ليس بمركَّب من الجواهر المفردة ، ولا من المادة والصورة ، فليس هو بجسم .

وحينئذ فقولك : إن اختصاص الجسم بالحيز والجهة ، قد يكون

---

(١) فى الأصل : مختص .

لذاته المخصوصة ، إن عنيت بذاته المخصوصة هذا التركيب ، فهذا المعنى ممنوع عنده ، فضلا عن أن يكون علة لهذا الحكم .

وإن عنيت بذاته المخصوصة ما هو مشترك بين الأجسام من كونها مشاراً إليها ، فلا يسلَّم لك أن فى / الوجود قائماً بنفسه غير مشار إليه . ظ ٨٩

بقية كلام الرازى فى «لباب الأربعين» عن الجهة

قال الرازى : فى حجة خصمه⁽¹⁾ : « وإذا كان فى جهةٍ كان فى جهة فوق لأن اختصاص الأشرف بالأشرف هو المناسب » .

قال⁽²⁾ : « والجواب قوله⁽³⁾ : جهة فوق أشرف الجهات ، خطابى لا يثبت به العقليات » .

قال⁽⁴⁾ : « ولأن العالم كرة ، فلا فوق إلا وهو تحت بالنسبة ، ولأنه إن لم يكن لامتداده فى جهة العلو نهاية ، فكل نقطة فوقها نقطة أخرى ، فلا شئ يُفرض فيه إلا وهو سفل⁽⁵⁾ ، وإن كان له نهاية كان فوق طرفه الأعلى⁽⁶⁾ خلاء أعلى⁽⁷⁾ منه ، فلم يكن علوًّا مطلقاً ، ولأن الشرف الحاصل بسبب الجهة للجهة بالذات ، وللحاصل فيها بالعرض⁽⁸⁾ ، فكان المكان فى هذا الباب أشرف منه ، تعالى الله عن ذلك⁽⁹⁾ » .

---

(١) وهو كلامه السابق وروده فى ص ٣٤٤ ، وهو فى « لباب » ص ٣٦ .

(٢) وهو كلامه بعد كلامه فى النص السابق (الذى ورد فى ص ٣٤٤) مباشرة ص ٣٦ .

(٣) لباب : . . لصفة أخرى ثم قوله .

(٤) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص ٣٦ .

(٥) لباب : أسفل .

(٦) فى الأصل : الأعلا ؛ وفى « لباب » : العلو . وسيتكرر النص فى الجزء التالى وفيه : العلو .

(٧) فى الأصل ، وفى « لباب » : أعلا .

(٨) لباب : والحاصل منها بالعرض . وفى الأربعين (ص ١١٥) : ويكون حاصلا للمتمكن بالعرض .

(٩) لباب : تعالى عن ذلك .

تم بحمد الله الجزء السادس
من كتاب «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية
ويليه الجزء السابع إن شاء الله
وأوله : قلت : ولقائل أن يقول : تقرير العلو ...

فهرس موضوعات الجزء السادس

الموضوع الصفحة

رموز الجزء السادس.. ... ... ١

الوجه الثالث والأربعون ... ... ٣ – ٣٥٣

كلام الرازى فى « لباب الأربعين » عن الجهة والمكان. ٨ – ١١

تعليق ابن تيمية. ... ... ١١ – ١٩

المقام الأول : العلم بعلو الله علم ضرورى فطرى ... ١٢ – ١٩

كلام ابن سينا فى « الإشارات » عن الخيال والوهميات وتعليق ابن تيمية على كلامه ... ... ١٩ – ٢٦

الرد المفصل على كلام ابن سينا ... ... ٢٦ – ٤٠

كلام الرازى فى « شرح الإشارات » ... ... ٢٧ – ٢٨

تعليق ابن تيمية (عود لمناقشة ابن سينا) ... ... ٢٨ – ٤٠

كلام آخر لابن سينا فى « الإشارات » عن قوى التوهم والتخيل.. ... ... ٤٠ – ٤٢

تعليق ابن تيمية. ... ... ٤٢ – ٤٤

كلام ابن سينا فى إثبات القوة الوهمية وتعليق ابن تيمية عليه.. ... ... ٤٤ – ٤٧

كلام ابن سينا فى « الشفاء » عن قوة الوهم ... ... ٤٧ – ٤٨

تعليق ابن تيمية. ... ... ٤٨ – ٥٩

عود إلى كلام ابن سينا فى « مقامات العارفين » فى « الإشارات » ٥٩

تعليق ابن تيمية. ... ... ٥٩ – ٧٠

الموضوع **الصفحة**

(فصل) تابع كلام ابن سينا
فى « الإشارات » عن مقامات العارفين ... ... ٧٠ – ٧٢
تعليق ابن تيمية. ... ... ٧٢ – ٧٨
تابع كلام ابن سينا فى « مقامات العارفين »
وتعليق ابن تيمية عليه ... ... ٧٨ – ٨٧
عود إلى مناقشة كلام ابن سينا عن الوهم. ... .. ٨٧ – ١١٣
الرد على قول الرازى : لو كان العلو بديهيا لامتنع اتفاق
الجمع العظيم على إنكاره وهم ماسوى الحنابلة والكرامية
من وجوه . ... ١١٣ – ٢٧٢
الوجه الأول ... ... ١١٣ – ٢٦٧
كلام عبد العزيز الكنانى فى « الرد على الزنادقة والجهمية »
فى مسألة الاستواء والعلو ... ... ١١٥ – ١١٩
كلام ابن كلاب فى مسألة العلو... ... . ١١٩ – ١٢٢
تعليق ابن تيمية ... ... ١٢٢ – ١٢٧
قول القائل : أنا لا أصفه بالوصفين المتقابلين
لأن القابل لذلك لايكون إلا جسما ... ... ١٢٧ – ١٢٨
الرد عليه من وجوه ... ... ١٢٨ – ١٣٧
الأول... ... ... ١٢٨ – ١٢٩
الثانى ... ... ١٢٩ – ١٣٠
الثالث.. ... ... ١٣٠ – ١٣٢
الرابع ... ... ١٣٢ – ١٣٧
كلام الإمام أحمد فى « الرد على الجهمية والزنادقة »
فى إثبات علو الله واستوائه وتعليق ابن تيمية... .. ١٣٧ – ١٤٦
كلام آخر للإمام أحمد عن المعية.. ... . ١٤٦ – ١٤٨

الموضوع الصفحة

تعليق ابن تيمية ... ... ١٤٨ – ١٤٩
كلام الرازى فى « الأربعين »
فى الرد على الحلولية ... ... ١٤٩ – ١٥١
تعليق ابن تيمية ... ... ١٥١ – ١٦٣
كلام ابن عربى فى « فصوص الحكم »
عن علاقة الواجب بالممكن .. .. ١٦٣ – ١٦٨
تعليق ابن تيمية ... ... ١٦٨ – ١٨٦
كلام الأبهرى وتعليق ابن تيمية عليه ... . ١٨٦ – ١٩٣
كلام ابن كلاب فى كتاب « الصفات » عن العلو
وتعليق ابن تيمية عليه... ... ... ١٩٣ – ١٩٧
كلام الأشعرى فى « الإبانة » عن الاستواء
وتعليق ابن تيمية... ... ... ١٩٧ – ٢٠٦
كلام الباقلانى فى « التمهيد »
فى إثبات العلو والاستواء ... ... ٢٠٦ – ٢٠٧
كلام القاضى أبى يعلى فى « إبطال التأويل »
فى إثبات العلو والاستواء ... ... ٢٠٧ – ٢٠٨
تعليق ابن تيمية ... ... ٢٠٨ – ٢١٢
كلام ابن رشد فى « مناهج الأدلة » عن
العلو والجهة .. .. ٢١٢ – ٢٢٦
كلام ابن رشد فى مسألة رؤية الله تعالى ... .. ٢٢٦ – ٢٣٧
تعليق ابن تيمية على كلام ابن رشد فى
« مناهج الأدلة »... ... ... ٢٣٧ – ٢٤٩
مذهب السلف والأئمة فى العلو والمباينة .. .. ٢٥٠ – ٢٦٧
كلام أبى نصر السجزى فى كتاب « الإبانة » ٢٥٠

الموضوع **الصفحة**

كلام أبى عمر الطلمنكى فى «الوصول إلى معرفة الأصول» ... ... ٢٥٠ – ٢٥١
كلام نصر المقدسى فى «الحجة على تارك المحجة».. ... ٢٥١
كلام أبى نعيم الأصبهانى فى «عقيدته».. ... ... ٢٥٢
كلام أبى أحمد الكرخى فى «عقيدته» . ... .. ٢٥٢ – ٢٥٤
كلام ابن عبد البر فى كتاب «التمهيد».. ... .. ٢٥٤ – ٢٥٦
كلام معمر بن أحمد الأصبهانى فى وصيته ... .. ٢٥٦ – ٢٥٧
كلام ابن أبى حاتم ٢٥٧
كلام أبى محمد المقدسى ٢٥٨
كلام أبى عبد الله القرطبى فى شرح معنى الاستواء ... ... ٢٥٨ – ٢٦٠
كلام أبى بكر النقاش... ... ... ٢٦٠
كلام أبى بكر الخلال فى كتاب «السنة» ٢٦٠
كلام عبد الله بن أحمد وابن أبى حاتم. ... .. ٢٦١ – ٢٦٢
كلام أبى بكر البيهقى فى «الأسماء والصفات» ٢٦٢
كلام أبى حنيفة فى كتاب «الفقه الأكبر» ... .. ٢٦٣ – ٢٦٤
كلام عبد الله بن المبارك الذى رواه عنه البخارى ٢٦٤
كلام ابن خزيمة ٢٦٤
كلام ربيعة بن أبى عبد الرحمن... ... ... ٢٦٤
كلام مالك بن أنس ٢٦٥
كلام آخر لبعض الأئمة.. ... ... ٢٦٥ – ٢٦٧
الوجه الثانى من وجوه الرد على الوجه الأول من كلام الرازى .. .. ٢٦٧ – ٢٦٨

الموضوع **الصفحة**

الوجه الثالث ... ... ٢٦٨ – ٢٧٢
الوجه الرابع ٢٧٢
(فصل) الوجه الثانى من كلام الرازى فى « الأربعين » ... ... ٢٧٢ – ٢٧٣
الرد عليه من وجوه .. .. ٢٧٣ – ٢٧٦
  الوجه الأول ٢٧٣
  الوجه الثانى .. .. ٢٧٣ – ٢٧٤
  الوجه الثالث . ... ٢٧٤ – ٢٧٦
الوجه الثالث من كلام الرازى فى « الأربعين ».. ... ... ٢٧٧
كلام ابن سينا فى « الإشارات » ٢٧٧
الرد عليه من وجوه .. .. ٢٧٧ – ٢٨١
  الوجه الأول .. .. ٢٧٧ – ٢٧٨
  الوجه الثانى .. .. ٢٧٨ – ٢٨٠
  الوجه الثالث ٢٨٠
  الوجه الرابع ٢٨١
  الوجه الخامس ٢٨١
الرد على الوجه الرابع من كلام الرازى من وجوه . ٢٨٢ – ٢٨٣
  الوجه الأول ٢٨٢
  الوجه الثانى ٢٨٢
  الوجه الثالث . ... ٢٨٢ – ٢٨٣
الرد على الوجه الخامس من كلام الرازى من وجوه ... ... ٢٨٣ – ٢٨٦
  الوجه الأول .. .. ٢٨٣ – ٢٨٤
  الوجه الثانى ٢٨٤

الموضوع	الصفحة
الوجه الثالث	٢٨٤ – ٢٨٥
الوجه الرابع	٢٨٥ – ٢٨٦
الرد على الوجه السادس من كلام الرازى	
من وجوه	٢٨٦ – ٢٨٧
الوجه الأول	٢٨٦
الوجه الثانى	٢٨٦ – ٢٨٧
الوجه الثالث	٢٨٧
(فصل) تابع كلام الرازى فى الأربعين	٢٨٧ – ٢٨٨
الرد عليه	٢٨٨ – ٢٨٩
وجوه للرازى فى « الأربعين » : الوجه الأول	٢٨٩
الرد عليه من وجوه	٢٨٩ – ٢٩٩
الوجه الأول	٢٨٩ – ٢٩٢
الوجه الثانى	٢٩٢ – ٢٩٤
الوجه الثالث	٢٩٤ – ٢٩٥
جواب الرازى فى « نهاية العقول » على	
حجة التركيب فى مسألة الصفات	٢٩٥ – ٢٩٦
الوجه الرابع	٢٩٦ – ٢٩٩
الوجه الثانى من وجوه الرازى فى « الأربعين » .. .	٢٩٩ – ٣٠٠
الرد عليه من وجوه	٣٠٠ – ٣٠٨
الوجه الأول	٣٠٠
الوجه الثانى	٣٠٠ – ٣٠١
الوجه الثالث	٣٠١ – ٣٠٢
الوجه الرابع	٣٠٢ – ٣٠٧
الوجه الخامس	٣٠٧

الموضوع الصفحة

الوجه الثالث من وجوه الرازى فى « لباب الأربعين » ... ٣٠٨
الرد عليه من وجوه .. .. ٣٠٨ – ٣١٢
الوجه الأول ٣٠٨
الوجه الثانى .. .. ٣٠٨ – ٣٠٩
الوجه الثالث . ... ٣٠٩ – ٣١٠
الوجه الرابع .. .. ٣١٠ – ٣١٢
الوجه الرابع من وجوه الرازى فى « لباب الأربعين » ٣١٢
الرد عليه من وجوه .. .. ٣١٢ – ٣١٩
الوجه الأول .. .. ٣١٢ – ٣١٣
الوجه الثانى .. .. ٣١٣ – ٣١٤
الوجه الثالث ٣١٤
الوجه الرابع .. .. ٣١٤ – ٣١٥
الوجه الخامس ... ... ٣١٥ – ٣١٦
الوجه السادس ... ... ٣١٦ – ٣١٧
الوجه السابع . ... ٣١٧ – ٣١٩
الوجه الخامس من وجوه الرازى فى « لباب الأربعين » ... ٣١٩
الرد عليه من وجوه .. .. ٣١٩ – ٣٢٦
الوجه الأول .. .. ٣١٩ – ٣٢٠
الوجه الثانى ٣٢٠
الوجه الثالث . ... ٣٢٠ – ٣٢١
الوجه الرابع .. .. ٣٢١ – ٣٢٢
الوجه الخامس ٣٢٢
الوجه السادس ... ... ٣٢٢ – ٣٢٣
الوجه السابع . ... ٣٢٣ – ٣٢٤

الموضوع **الصفحة**

الوجه الثامن ٣٢٤
الوجه التاسع . ... ٣٢٤ – ٣٢٥
الوجه العاشر ... ... ٣٢٥ – ٣٢٦
الوجه السادس من وجوه الرازى
فى «لباب الأربعين» ... ... ٣٢٦ – ٣٢٧
الرد عليه من وجوه .. .. ٣٢٧ – ٣٤٠
الوجه الأول .. .. ٣٢٧ – ٣٢٩
الوجه الثانى .. .. ٣٢٩ – ٣٣٠
الوجه الثالث . ... ٣٣٠ – ٣٣٣
الوجه الرابع .. .. ٣٣٣ – ٣٣٤
الوجه الخامس ... ... ٣٣٤ – ٣٤٠
بقية كلام الرازى فى «لباب الأربعين» ... ... ٣٤٠ – ٣٤١
الرد على كلام الرازى ... ... ٣٤١ – ٣٤٤
كلام الرازى عن الجهة فى «لباب الأربعين» ٣٤٤
الرد عليه .. .. ٣٤٤ – ٣٥٢
بقية كلام الرازى فى
«لباب الأربعين» عن الجهة ٣٥٢
خاتمة الجزء السادس ٣٥٣
فهرس الموضوعات ... ... ٣٥٥ – ٣٦٢

رقم الإيداع ٩٥٦٦ / ١٩٩٠ م
I.S.B.N : 977 – 256 – 022 – 4

هجر
للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر – المهندسين – جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ – فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء – ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

Bibliotheca Alexandrina
0[illegible]9534